Naciones Unidas A/HRC/22/NI/8

Asamblea General

Distr. general
1 de marzo de 2013
Español
Original: inglés

Consejo de Derechos Humanos
22º período de sesiones
Tema 7 de la agenda
Situación de los derechos humanos en Palestina y otros territorios árabes ocupados

Información presentada por la institución nacional de derechos humanos (Comisión Independiente de Derechos Humanos) de Palestina*

Nota de la Secretaría

La Secretaría del Consejo de Derechos Humanos transmite adjunta la comunicación presentada por la institución nacional de derechos humanos (Comisión Independiente de Derechos Humanos) de Palestina**, que se reproduce a continuación de conformidad con el artículo 7 b) del reglamento que figura en el anexo de la resolución 5/1 del Consejo, según el cual la participación de las instituciones nacionales de derechos humanos se basará en las disposiciones y prácticas convenidas por la Comisión de Derechos Humanos, incluida la resolución 2005/74, de 20 de abril de 2005.

* La institución nacional de derechos humanos tiene la acreditación de la categoría "A" ante el Comité Internacional de Coordinación de las Instituciones Nacionales para la Promoción y la Protección de los Derechos Humanos.

** Se reproduce en el anexo como se recibió, en el idioma en que se presentó únicamente.

Se ruega reciclar

Anexo

[Árabe únicamente]

ملحق

مساهمة الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الانسان في الحوار التفاعلي مع بعثة تقصي الحقائق حول المستوطنات الإسرائيلية

المستوطنات الإسرائيلية وأثرها على حقوق الإنسان الفلسطيني

تنظر الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الانسان بقلق بالغ لتصاعد بناء المستوطنات والنشاطات الاستيطانية المرافقة لها على الاراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك في تحد واستهتار صارخ للمجتمع الدولي وقرارات الشرعية الدولية، وبما يتنافى ومبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الانساني خاصة اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949. يلقي ذلك بظلاله السلبية على حالة حقوق المواطن الفلسطيني ويحرمه من التمتع بالحقوق الاساسية والخدمات التي يجب أن توفرها له السلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى العراقيل التي تضعها دولة الاحتلال أمام جهود السلطة للنهوض بالأوضاع الاقتصادية والمعيشية والأمنية للمواطن الفلسطيني وحمايته من اعتداءات المستوطنين. وتعد المستوطنات وشبكة البنية التحتية المرتبطة بها من الطرق الالتفافية الاستيطانية وجدار الضم والتوسع والحواجز العسكرية والعوائق المادية الأخرى العامل الرئيسي في تقويض التواصل الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وبين مدن وبلدات الضفة وعزلها عن بعضها البعض، وفي عزل القدس الشرقية عن محيطها، مما يقوض حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره في دولة مستقلة كاملة السيادة.

يؤدي التوسع الاستيطاني الى الاستيلاء على الارض الفلسطينية وانتزاع ملكيتها خدمة للمستوطنات وشبكة مواصلاتها، عدا عن الاستيلاء على الثروات ومصادر المياه الفلسطينية واستغلالها لصالح المستوطنات، كما وتعرقل المستوطنات من قدرة انتفاع المواطنين الفلسطينيين من اراضيهم الواقعة على حدودها واستغلالها لسيطرة مشاريع البنية التحتية المرتبطة بها عليها، مثل الطرق الالتفافية المخصّصة لعبور المستوطنين وربط المستوطنات مع بعضها بعضا ومع دولة الاحتلال، في ظل تقييد سفر الفلسطينيين على هذه الطرق وحرمانهم من استخدامها احيانا لضمان حرية حركة المستوطنين، مما يعرقل من قدرة الفلسطينيين على الوصول إلى أراضيهم الزراعية. اضافة الى جدار الضم والتوسع الذي يحيط بها، ويعرقل من وصول المواطنين إلى المؤسسات التعليمية ومراكز الرعاية

الصحية والاجتماعية، ومن الاستفادة من الموارد الطبيعية، وتعرض المنازل المحاذية لها للهدم. اضافة للأضرار البيئية الفادحة في الضفة الغربية، الناجمة عن انبعاث الغازات السامة والروائح، نظرا لتصريف المياه العادمة المنزلية والزراعية والصناعية السامة والمخلفات الصلبة للمؤسسات الصناعية المقامة في المستوطنات في سهول ووديان البلدات الفلسطينية دون معالجة، مما تسبب بالعديد من الامراض لسكانها.

أهم انتهاكات حقوق الانسان الفلسطيني نتيجة للمستوطنات

مصادرة الأراضي الفلسطينية لأغراض استيطانية وخدمة للمستوطنات مما يؤثر سلبا على الحقوق الأساسية للمواطنين الفلسطينيين ويؤدي الى انتزاع ملكية المزيد من الاراضي وتقليص الحيز المتاح لهم لبناء المنازل الآمنة والملائمة ورفض السماح لهم ببناء بإقامة مبان جديدة، وللتمتع بالخدمات الأساسية والتنقل وتطوير البنية التحتية الاساسية اللازمة، كما ويفقدهم مصادر كسب عيشهم باقتلاع الاشجار والمزروعات، مما يساهم في تهجيرهم وعائلاتهم قسريا عن أراضيهم، في الوقت الذي تعتمد فيه الأسر الفلسطينية بشكل جزئي أو كلي على الزراعة في توفير احتياجاتها المعيشية تأثر ذلك القطاع سلبا بوجود المستوطنات.

تقييد حرية تنقل وحركة الفلسطينيين، ففي الوقت الذي تكفل فيه سلطات الاحتلال الإسرائيلية للمستوطنين حرية تامة في حركتهم وسفرهم، تفرض العراقيل والعوائق المادية والقيود المشددة على حركة الفلسطينيين وتنقلاتهم من خلال اقامة مئات الحواجز العسكرية والعراقيل المادية الاخرى. وحماية للمستوطنين وتسهيلا لتنقلاتهم اقامت قوات الاحتلال الاسرائيلي ما يقارب من 540 حاجزا عسكريا ومتاريس طرق وغيرها من معيقات ماديه لحركة وتنقل المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية، مما يساهم في عزل التجمعات السكانية الفلسطينية عن بعضها البعض ويحول دون توسعها العمراني وقوض التواصل الجغرافي بينها، كما ويعرقل من قدرة الفلسطينيين على الوصول إلى أراضيهم الزراعية ومواردهم الطبيعية. كما ان مشاريع شق وبناء شبكة الطرق والمواصلات وتطوير المستوطنات ومنها الطرق الالتفافية الاستيطانية المخصّصة لعبور المستوطنين والتي تربط المستوطنات مع بعضها بعضا ومع دولة الاحتلال، تفرض سلطات الاحتلال القيود على سفر الفلسطينيين على هذه الطرق وتحرمهم في بعض الحالات من استخدامها. وتشكّل الطرق الالتفافية الاستيطانية شبكة من الحواجز والعقبات المادية التي تنتشر في جميع أنحاء الضفة الغربية خدمة للمستوطنات.

الاستيلاء على الموارد المائية والثروات الفلسطينية واستغلالها لصالح المستوطنات التي تستهلك كميات كبيره من المياه، حيث يستهلك

المستوطنون في الضفة الغربية ستة أمثال كمية المياه التي يستهلكها المواطنون الفلسطينيون تقريبا خلال الفترة ذاتها. وفي الوقت الذي تمنع فيه سلطات الاحتلال الفلسطينيين من حفر ابار المياه توافق بسهولة على حفر آبار مياه للمستوطنات الإسرائيلية، ويهدف ذلك الإجراء الإسرائيلي الى إجبار التجمعات الفلسطينية على شراء المياه من الشركة المياه الإسرائيلية (ميكروت) بأسعار عاليه لاحتكارها بيع المياه للفلسطينيين.

التلوث البيئي للمستوطنات في الضفة الغربية، حيث يصرف المستوطنون المياه العادمة المنزلية والزراعية والصناعية السامة والمخلفات الصلبة الأخرى للمؤسسات الصناعية المقامة في المستوطنات في سهول ووديان البلدات الفلسطينية دون معالجة، عدا عن انبعاثات الغازات السامة والروائح. كما نقلت إسرائيل الصناعات الملوثة وخصوصاً في غضون العشرين سنة الماضية مثل: صناعة الألمنيوم، والبلاستيك، وكذلك مواقع كبّ النفايات الى الضفة الغربية بعد ان أحكمت إسرائيل تطبيق القوانين البيئية. مما ادى الى تلويث المخزون الجوفي والتربة في الضفة الغربية. وتحول القيود الإسرائيلية دون قدرة السلطة الفلسطينية على تنفيذ المشاريع اللازمة لمعالجة المياه العادمة في أراضيها حيث تفرض دولة الاحتلال مواصفات شديدة الصعوبة لإنشاء محطات المعالجة في الاراضي الفلسطينية. انعكست كافة هذه الانتهاكات سلبيا على البيئة الفلسطينية مسببة التلوث الشديد للمياه الجوفية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث نال التلوث من صحة المواطنين الفلسطينيين، بالتسبب في عدد كبير من الامراض.

آثار جدار الضم والتوسع الذي يشكل جزءًا لا يتجزّأ من البنية التحتية المخصّصة للمستوطنات، ويحيط الجدار بالضفة الغربية ويتغلغل في أراضيها، بحيث يضمّ معظم المستوطنات الإسرائيلية والمستوطنين المقيمين فيها على الجانب "الإسرائيلي" منه، ويسهم في الاستيلاء على مساحاتٍ شاسعةٍ من الارض الفلسطينية بما يضمن توسيع تلك المستوطنات مستقبلا. ويعمل على عزل الارض الفلسطينية التي تشكل مصدر الرزق الاول لأصحابها الفلسطينيين ويمنعهم من الوصول إلى المؤسسات التعليمية ومراكز الرعاية الصحية والاجتماعية، ومن الاستفادة من الموارد الطبيعية. تعرقل المستوطنات المواطنين الفلسطينيين من الانتفاع من اراضيهم الواقعة على حدود المستوطنات واستغلالها بالشكل الملائم. ويمنع الفلسطينيين من استخدام ما يقارب من 43% من مجمل اراضي الضفة الغربية وذلك نظرا لوقوعها تحت سيطرة المستوطنات الإسرائيلية وجدار الضم والتوسع الذي يحيط بها وبالمناطق التي سيجري فيها توسع استيطاني ومشاريع البنية التحتية المرتبطة بها، مثل الطرق الالتفافية الاستيطانية، وجدار الضم والتوسع، والحواجز والقواعد العسكرية. عدا عن ان 27% من اراضي

الضفة الغربية والتي تعتبرها دولة الاحتلال "اراضي دولة" قد خصصت لمنفعة المستوطنات بدلا من منفعة المواطنين الفلسطينيين.

اعتداءات المستوطنين التي تشكل المصدر الأساسي لانعدام الاستقرار والاستياء بين المواطنين الفلسطينيين. وتمثل المستوطنات أحد العوامل التي تذكي نار الصدامات والاشتباكات بين المواطنين الفلسطينيين والمستوطنين المسلحين الذين يقطنون فيها. وبالإضافة إلى الأضرار الاجتماعية والاقتصادية والمآسي الإنسانية التي تفرزها المستوطنات، لا يتوانى المستوطنون بحماية قوات الاحتلال عن مهاجمة المواطنين الفلسطينيين والاعتداء عليهم بمختلف صنوف الإهانات والمضايقات في ظل سياسات تمييزيه واضحه لصالح المستوطنين. وتصاعدت خلال السنوات الأخيرة هجمات المستوطنين ضد المواطنين الفلسطينيين بشن هجمات على الأرض والموارد الطبيعية في القرى المتاخمة للمستوطنات، مما ادى الى خسائر في الممتلكات، والاستيلاء على الأراضي بالقوة؛ حرق الأراضي الزراعية والممتلكات، ومهاجمة المزارعين والرعاة والاعتداءات الجسدية عليهم، حرق المساجد والمنازل السكنية، وحقول الزيتون. وتعد هجمات المستوطنين جزء من سياسة ممارسة الضغط على المواطنين الفلسطينيين لإجبارهم على الرحيل ووضع اليد على المزيد من الأراضي لإقامة البؤر الاستيطانية. هذه التدابير تهدف إلى تفريغ الأرض من سكانها الأصليين، وتشجع حالة الافلات من العقاب على المزيد من عنف المستوطنين مما يقوض الظروف المعيشية ويؤثر سلبا على سلامة المواطنين الفلسطينيين والأمن المادي والنفسي لهم، ويتم ذلك تحت حماية قوات الاحتلال التي توفر يوفر الأمن والحماية للمستوطنين خلال هجماتهم.

تستمر السياسات الاسرائيلية التوسعية بتسريع وتيرة الاستيطان بالتصاعد من خلال ومصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية واستصدار قرارات ببناء الآلاف من الوحدات الاستيطانية في الضفة الغربية وفي داخل ومحيط القدس المحتلة، وبناء جدار الضم والتوسع وتقييد حرية الحركة ترافق مع ذلك قيام قوات الاحتلال والمستوطنين بالاعتداء المتكرر على المواطنين الفلسطينيين، مما يقوض حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وتفتيت المجتمع الفلسطيني اجتماعيا وجغرافيا واقتصاديا، وتهديد التواصل الإقليمي للضفة والقطاع، فضلا عن الجهود التي تبذلها دولة الاحتلال لتغيير التركيبة السكانية في مناطق الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وتجزئة أراضيها.

يؤثر ذلك سلبا على الحقوق الأساسية للمواطنين الفلسطينيين وقدرة السلطة الفلسطينية على ضمان الامن والعيش الكريم لهم لانعدام سيطرتها على الارض وعدم قدرتها على الحيلولة دون مصادرتها والحد من اثار المستوطنات. يقوض كل ما سبق حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره،

وينعكس بشكل حاد عن حالة حقوق المواطن الفلسطيني، وذلك بسبب عدم قدرته على التمتع بالحقوق الأساسية التي يجب أن تقدمها له السلطة الوطنية الفلسطينية، مما يعيق جهودها الرامية إلى ضمان حقوق الانسان وتحسين الظروف الاقتصادية والمعيشية وأمن المواطن الفلسطيني. ويترتب على ذلك استنزاف الموارد المالية للسلطة وزيادة اعباء مجابهة تبعات المستوطنات واعتداءات المستوطنين وحماية المواطنين الفلسطينيين وتعويضهم وما يترتب عليه من الخسائر وفقدان لحقوقهم الإنسانية كما ويقوض من عمل قوات الامن الفلسطيني التي تقف عاجزة عن حماية المواطنين وتقديم الخدمات لهم داخل المناطق التي تقع تحت سلطتها عدا عن عجزها في تلك التي لا سلطه لها عليها، مما يجعل البيئة التي تعمل بها بالغة التعقيد، وفقدان ثقة المواطنين بالسلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية لعدم قدرتها على حماية المواطنين وضمان امنهم.

وعليه، تناشد الهيئة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الضغط على حكومة دولة الاحتلال لوضع حد للاحتلال وكافة انتهاكات حقوق الانسان المرتبطة به، ووقف الاستيطان وكافة النشاطات الاستيطانية وإخلاء المستوطنات والمستوطنين من الارض الفلسطينية المحتلة في العام 1967، وتحمل التزاماتها ومسؤوليتها كاملة تجاه دولة الاحتلال ومساءلتها ومقاضاتها نتيجة لنشاطاتها الاستيطانية والتي ترقى إلى جرائم حرب.

وتدعو الهيئة المجتمع الدولي الوفاء بالتزاماته بموجب القانون الدولي وتفعيل آليات التدخل الفوري من قبل الأمم المتحدة ومنظماتها، للضغط على إسرائيل وإلزامها باحترام الاتفاقيات والانصياع إلى قرارات الشرعية الدولية.

تدعو الهيئة الدول السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949 للوفاء بالتزاماتها الواردة في المادة الأولى من الاتفاقية باحترامها، والمادة (146) منها بملاحقة المتهمين باقتراف مخالفات جسيمة للاتفاقية، وبتحمل مسؤولياتها وفقا للمادة 49 من الاتفاقية والتي وتحظر على قوة الاحتلال نقل سكانها إلى الأراضي المحتلة.

كما وتطالب الهيئة المجتمع الدولي بالضغط على دولة الاحتلال لملاحقة ومقاضاة المستوطنين والكف عن توفير قواته للحماية والغطاء للمستوطنين والتستر على اعتداءاتهم على المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، والذي يشجعهم على اقتراف المزيد من الاعتداءات، ووضع حد لانتهاكات حقوق الانسان الفلسطيني الناتج عن وجود المستوطنات.